

كتاب الكون والفساد

لابن باجة الأندلسي

- ٢ -

ولذلك إذا كان جسم بالقوة شيئاً ما - كأنك قلت « أبيض » ، وكان
البياض من شأنه أن يوجد في موضوعه بوجود شيء من غير نوع البياض ،
لم يكن البياض قوة فاعلة ، ولم يوجد الجوهر بالبياض فاعلاً ولا الجسم
تعليم (١) على البياض منفعلاً ، فأما هل تكون الحركة في البياض انفعالاً
ففيه موضع قول .

فانا ان تتبعنا نسق القول ظهر انه لا يكون التغير في البياض انفعالاً ،
لا ولا التحريك فيه فعلاً ، والأمر كذلك في وجوده . فأما هل هو تغير
أم لا ، ففيه موضع فحص ، وتلخيصه فيما بعد الطبيعة ، حيث يبحث عن
الموجود وأنواع الموجود بالاطلاق ، وأما هل قد لا يكون انفعالاً بهذا العدم
التابع لهذا الوجود المحدود فقط ، ففيه موضع شك .

فقد يسأل سائل عن الصلابة واللين هل هما قوتان محركتان ؟ أم لا ؟
وليس كذلك - وقد صرح بذلك أرسطو عندما قال : ان الصلب ليس يحدث
عن صلب ، بل انما يحدث عن شيء بالسكال ، فالصلب إذن يجب على
ما نسقه القول أن لا يكون تغيراً - وكذلك التلين .

فقول : انا لم نشترط في وجود الانفعال إلا الحركة في الكيف ، ولم
نأخذ في حده القوة الحركة - فقد يسأل سائل عن البياض أهو كيف ؟

(١) المخطوطة : باليق .

أم لا ؟ فان كان كيفاً فلم لم يكن ذلك انفعالا ، فلذلك يحتاج في تحديد الانفعال إلى زيادة معنى يتفضل به عن التغير في اللون وسواه — وهذا ينبغي ضرورة أن يكون مما به قوام الانفعال ، فانه ان لم يكن لم يكن القول حداً على الاطلاق بل حداً متأخراً — وكان كل قياس يوجد فيه (الورقة الـ ٨٣ ظ) .

ليس برهاناً على الاطلاق بالذات بل دليلاً أو بالعرض .

فقول : ان الكيف ليس مما يقال على ما يقال عليه بتواطؤ ، بل إنما يقال باشتراك . ولذلك لم يقسمه أرسطو بفصول ، كما فعل في مقولة الجوهر والكم حين وقف على أجناسه الأربعة .

فينبغي أن نلخص هنا في الانفعال أي المعاني المدلول عليه بالكيف — فان الكيف أخذ هنالك بالاطلاق ، ومن هناك أي الحال ، متى أطلق القول ، ولسنا نجد في القول موضع زيادة .

فقول في ان الانفعال هو التغير في الكيفيات التي يقال لها قوة طبيعية ولا قوة طبيعية فيكون إذاً الانفعال في الجنس الثاني والثالث من أجناس الكيف ، ولا يكون في الأول ولا في الرابع ، وقد نلخص هذا يابن من هذا القول في السابعة من السماع (١) ، فقد وقفنا هذا القول على ما يخص الانفعال بأجزاء حده المتقدمة على ما شان أمثال هذه أن يقال فيها ذلك .

والكيفيات التي أسباب وجودها الأول في موضوعاتها من نوعها هي القوة المحركة ، واللواحق التي أسباب وجودها الأول — وأعني بقولي « أول » القريبة من غير نوعها هي كيفيات ، وايس لهذا العدم اسم ، فانها ليست قوى أصلاً ، فالفعل باطلاق هو وجود القوة المحركة محركة — وذلك إنما هو بوجود المتحرك متحركاً ، وذلك يلتم إذا نحن أنزلنا القوة المتحركة موجودة .

(١) قارن أرسطو : Arist. Phys. VII. I. 242 b 24

ولنقول (١) : الحركة آ والقوة المتحركة في ب فيوجد آ و ب ، يلزم أن توجد الحركة إن كانا على ما وضعنا ، فليكن هناك عائق ، فهو إما في آ أو في ب ، فإن كان العائق في آ فقوة آ هي بالقوة موجودة ، لأن الوجود لا يوجد بالقوة شيئاً مّا (٢) ما دام موجوداً ، فلذلك يكون عائق من حيث هي في جسم ، فلذلك يحتاج إلى زوال العائق فتكون القوة على حالها وإن كان العائق حالاً بينها كالبعد أو كحائل ، فهذا للقوة من حيث هي في جسم ، وإن لم يكن العائق في المحرك كان في المتحرك ، والقول فيه مثل القول في المحرك — فلذلك متى كانت قوة غير هيولانية لم يكن لها عائق أصلاً — فزوال العائق حركة ، فتكون القوة متحركة بالعرض فهي هيولانية بالعرض ، وليس كذلك أنزلناها ، فلذلك يحرك دائماً ، فإن كان العائق في المتحرك كانت هذه القوة تفعل حيناً وتكف حيناً ، فإن وجود العائق هو بعد المتحرك عن المحرك في الوجود ، إذ ليس ها هنا بعد في المكان ، وارتفاع العائق هو قرب ، فيكون هذا المحرك متحركاً بالعرض .

وأنزلناه غير متحرك بالعرض ، فلذلك المحرك الأول لا يتحرك ولا بطريق العرض تحريكاً غير متناه — والجسم المتحرك عنه أزلي — فإنا إن لم ننزله أزلياً كان المحرك الأول متحركاً بالعرض وليس كذلك المحرك الأول — ولذلك العقل ليس محركاً أولاً ، ولا تحريكه متصل — وكذلك النفوس الحيوانية — ليس يتحرك دائماً في جهتين تلحقها بها الحركة بالعرض — أما الواحدة فمن قبل المتحرك وقربه وبعده — والأخرى من جهة أنها ليست أزلية ، فإنها وإن كانت غير (الورقة الـ ٨٤ و) متغيرة فهي صورة لتغير ، فيلحقها التغير على النحو الذي يقال في المضاف — وفي كل ما يقال أنه تغير لوجوده

(١) حاشية ابن الإمام : هذا القول ليس بلائق بكتاب الكون والفساد ، وإنما هو

فحص يخص القوى .

(٢) المخطوطة : شيء ما .

بعد عدم ، ولذلك لا يحرك هذه أبداً بنحو واحد ، ولذلك ما وجد يحرك أبداً بنحو واحد فهو أزلي" — فإن وجد في الحيوان شيء على هذه الصفة فهو أزلي" ، ولا يمكن في شيء من الحيوان غير الانسان ومن أجزاء صورة الإنسان في النفس الناطقة ، ومن تلك ففي القوى النظرية — فان قوة الذكر والفكر والظن — وهذه كلها تخص الإنسان — ليس (١) واحد منها يحرك على نحو واحد — وذلك يبين من قبل حدودها وما به وجودها ، لا من قبل التحرك — فان الحركة قد تختلف في النوع من جهتين ، من جهة التحرك ، كما يقال ان البارد يسخن ، وذلك إذا عكس ومن قبل الشيء نفسه ، كما يقال في الظن ، فانه بذاته من شأنه أن يقضى قضاء صادقاً وغير صادق لا من قبل التحرك .

فأما ما يختلف فالسبب فيه المتحرك والقضاء (٢) بالصواب ، فان سبب اختلاف النفس فيه المتحرك لا المقدمات ، فان المقدمات الصادقة لا تنتج إلا موجوداً ضرورة ، والمقدمات المظنونة فقد تنتج موجوداً وغير موجود ، فهذه المقدمات إذا تحرك على نوع واحد لكن قد تحرك على جهة العرض حركة مختلفة ، لكن هنا المحرك والمتحرك غير متميزين — فانه قد يقع الشك ، فانا نجد الانسان يتحرك إلى النتيجة إذا كانت حركة ذاتية ، وهو أن يتحرك إلى المطلوب بالقصد إليه لا بالاتفاق ، فانه انما يتحرك بأن يكون قد يصوره نوعاً من التصور ، فيكون بهذا التصور له بالقوة ذلك العلم ، وهذه القوة غير القوة التي تكون له بالطبيعة ، وبهذه القوة يتوطأ الأمر لأن يوجد ويتحرك بالمقدمات ، فبأي شيء هو متحرك ؟ هل بالتصور ؟ أو بالمقدمات ؟ ولا تقدر أن تقول إن التصور لا يحركه ، فانه انما يتحرك بالشوق ، والشوق

(١) المخطوطة : وليس .

(٢) المخطوطة : فالقضاء .

هو أبداً من المضاف ، فالتشويق هو المحرك ، والتشويق هو هذا التصور ، لكن هذا التصور موجود بالفعل نحواً ما بأن كان .
 فما الذي يشترك منه فهو إذاً موجود من جهة ولا موجود من جهة ، فالجهة التي هو بها موجود هو بها محرك . والجهة التي هو بها غير موجود هو بها متحرك ، فما هاتان الجهتان ؟ فالجهة المحركة ضرورة هي التصور الجمل الذي يشوق إلى كماله ، وإنما يحدث التشوق إلى الكمال من حيث هي ناقصة ، فانه لو لم يشعر بنقصانها لم تحرك المتحرك ولا يشوق ، فإذا كل تصور ناقص فيقترب به ان لم يمه عايق يشوق إلى كماله ، فهذا التشوق يتحرك ، ويكون ذلك التصور من حيث هو بهذه الصفة محركاً لكن التصور فرضناه ناقصاً ، فانه لو لم يكن ناقصاً لم يكن له كمال يتشوقه ، والناقص هو كالمهيولي التام ، فهو بالقوة ، فهو اذن (١) ، متحرك محرك ، فله جهتان جهة صار بها محركاً وجهة صار بها متحركاً — والجهة التي صار بها متحركاً هو التصور نفسه من حيث هو ناقص ، وهو المفروض .

فالتشوق اذن (١) خارج عن ذاته إلا انه مقترن به اقترانا طبيعياً لا يفارقه ، وهو على المحرك الطبيعي — لكن هذا التشوق انما هو للانسان من حيث هو عاشق للكمال — فبشوق الكمال يقترن بتصوير تصور ، فإن كان كذلك كان المحرك خارجاً عن المتحرك — (الورقة ال ٨٤ ظ) وقد بان أنه فيه ، فذلك ، إذا تعمقنا الأمر وجب أن يكون هذا التشوق انما يوجد لما له هذا التصور ، ففي طبيعة هذا التصور اذن أن يلحق موضوعه هذا التشوق من حيث هو فيه كما يلحق الابرأ للطب — فاذن قوام التصور بموضوع ، فانه لو لم يكن في موضوع لما كان بالقوة ، فهذا شيء لازم ضرورة كما تراه ، لكن من حيث هو في موضوعه يلحق موضوعه التشوق ، وينسب التشوق إلى التصور كما

(١) المخطوطة (في الموضعين) : إذا .

ينسب الابرء إلى الطب — لأنه لا يحمل عليه إذا جرء عن موضوعه ، فاذن الموضوع كان بحال ثم صار بالكال وهو التشوق — فالكال إذا قد كان وجد للموضوع بوجه ما ، فان شرط المتحرك ضرورة أن يكون على وجهين — هذا أحدها والآخر لائق بما يتحرك من ذاته حركة طبيعية ، وهو قوة في جسم أعني ينقسم بانقسام الجسم والنفس ، فليس كذلك فضلاً عن التصور . فالكال يلزم ضرورة أن يكون قد تصور بوجه ما ، وما هو ذاك الكال فلم يتصور ، فقد تصور اذن بالجنس ، وهو انا نطلب أن يكون من كل تصور على حال ما ، ولنفضل هنا التصديق من التصور — فان الغاية في التصديق هي اليقين ، ولسنا نجد في التصور غاية — لكننا نطلب من كل موجود أن يكون قد تصورناه بجميع ما به وجوده على ما هو في نفسه ولذلك للوجود عندنا شروط نسبوها وهي الموضوعة في كتاب أنالوطيقا الثانية (١) وهذا أيضاً ينمكس على نفسه فيتين آخرا انا نطلب أن تتصوره بأقصى ما به وجوده ، فأقصى أسباب وجود التصور هو المطلوب .

فإن يك إذا تبين لنا في آ أن أقصى وجوده ب حدث لنا تصور ب فهل هو ناقص أم تام — فان كان ناقصاً كان سبيله سبيل آ ، وان كان تاماً وتماه ج فبح كان المطلوب والأمر (٢) إلى غير نهاية ، فان كان إلى غير نهاية لم يكن هناك تمام أصلاً ، وكان هذا التشوق أمراً باطلاً ، إذ ليس له غاية ينتهي إليها — والاتمام والطبيعة يأبي ذلك .

فسيكون هنالك أمر هو آخر الأمور ووجوده بنفسه ، فان كان واحداً في كل التصورات فذلك كان المقصود أولاً غير أنه انتهى بكل تصور من

(١) راجع أرسطو : Arist . An . Post . II . 5 . 91 b 12

(٢) المخطوطة : والامر الامر الى الخ .

القرب منه إلى مقدار ما في طبيعة ذلك التصور ، فيكون الطلب عند ذلك أشبه شيء بالشيء في الطريق في طلب شيء منتقل — كأنك قلت : انا (١) نطلب انساناً ذهب لنا جمال فسلك مثلاً إلى تلقاء خراسان ، فانا نتوجه أولاً إلى ذلك المقصد ، ونتحرك إلى مصر فنسأل عنه ، فنجده قد تحرك إلى الشام فتتحرك إلى الشام فنجده قد تحرك إلى العراق ، فتتحرك إلى العراق ، وكذلك ، حتى نوافيه بخراسان — لكن الفرق بين الوجود وبين المثال أن هذا ثابت ، وذلك متحرك ، ولنتبع المثال ولنتحرك . كأنك قلت : من مصر ، فمصر تكون أبداً غير متشوقة ، ولكنها محدثة شوقاً وأما سائر المواضع فتكون تارة متشوقة وتارة يقترب بها شوق إلى سواها ، وتكون خراسان متشوقة لا يقترب بها شوق أصلاً لا إليها ولا لغيرها — ولأن وجودها كان عن شوق ، فادراكها للذيد ، ولأنه ليس معها شوق أصلاً فذلك هو للذيد لئلا يشوبها ألم لا بالذات ولا بالعرض .

والراتب (الورقة الـ ٨٥ و) الوسطى في كلها لذة وألم ومع المرتبة الأولى ألم فقط ، وهي الهيولى ، فلذلك تلك هي اللذة الدائمة ، والهيولى الألم الدائم ، فذلك الأمر هو المتشوق وهو المحرك الأول ، وهو الغاية ، فهو فاعل وغاية .
وتأليف المقدمات نظير الحركة (٢) والتصوير نظير الهيولى ، وتأليف المقدمات نظير الحركة ، ووجود ذلك نظير الكمال ، فاذا كنا بالطبع ، ذلك كمال موجود بوجه ما ، وذلك لا يوجد إلا من ناحية ما لنا التصور ، ففي التصورات بالطبع ذلك التصور وهو المقصود في كل واحد منها ، وبكل واحد كما يقول في تصور تصور إذا كان بالفعل وكان مثلاً نظيراً للأوساط في الحرارة ، فيكون لكل وسط فعل ما ، فهل ذلك مفارق أم لا — أما أولاً

(١) المخطوطة : اما بطلب .
(٢) المخطوطة : الحركات .

فانه شيء دائم ، وهو واحد بالمدد للكل ، فان هذه أمور معترف بها في صناعة المنطق ، ومما تُبَيِّنُ أولاً من المعارف التي عندنا .

وهذا القول قد وقفنا على أنها بالقوة ، وما هو بالقوة فهو هيولاني ، فاذن العقول بالفعل هيولانية فهي غير مفارقة ، والقول الصادق في هذا قريب المأخذ ، وذلك أن هذه الأوساط هي أولاً صور في مواد ، ثم احساسات ، ثم تخيلات وأوهام ، ثم تصوير تصورات ، وهي أبدأ في طريق الكمال ، ولذلك إذا صارت في هذه الرتبة أشبهت الأزلية وأشبهت الكائنة الفاسدة ، ولكنها إلى الأزلية أقرب ، ومن الهيولانية أبعد ، لكن لم يحصل بعد صوراً بالفعل ، لكن مقترنة بقوة هيولانية ، وذلك بحسب بعدها وقربها .

فلذلك إذا فصلت بأقصى ما به تجوهرت ، وحصل ذلك الكمال المحرك ، فعند ذلك تكون قد تخلصت جملة ، وتخلص هذا العقل (١) الذي له هذا التصور ، وحصل أمراً غير هيولاني البتة ولا متحرك أصلاً .

وحصل عندنا عقل استفدناه وهو في وجوده عقل ، لا انه صار عقلاً عندنا ، فانه انما يصير عقلاً عندنا إذا صار تصوراً كاملاً ، وعند ذلك يحصل لنا التشوق .

والتصورات الأولى جملة هي المقترن بها تشوق ، لا أنها متشوقة وهي المقولات وما تحتها ، وبها يحصل لنا الأشواق التي تنسب إلينا كما ينسب الإبراء إلى الطب ولولاها لما تشوقنا أصلاً إلى هذا الكمال - وتلك هي لنا بالطبع ، وبها الإنسان إنسان على مجرى الطبع - ومن ليس له هذه فليس له فكر ولا شيء من القوى الإنسانية ، و (ما) يعطي هذه هو العقل ، فالعقل الفاعل إذا نسبة ذاتية إلى هذا العقل الهيولاني - وهذه النسبة نفحص عنها

(١) المخطوطة : الفعل .

في كتاب النفس (١) فكيف تتلف إذن مثل هذه العقول المتوسطة ؟
 وأما ذلك فليس يتلف جملة ، فعلى تحصيل تلك الرتبة فليكن الحرص أجمعه —
 فما أعظم جدوى هذا العلم وقفنا عليه فحصنا عن القوى المحركة والمتحركة !
 فأما كيف لا يقترن التشوق بصور الموجودات إلا إذا صارت تصورات
 فذلك يتبين من هنا — لأنها إذا كانت صوراً في مواد لا يقترن بها ذلك ،
 لكن يقترن بها أشواق إلى كمالها الهولاني ، وهو الذي يفعل ذلك الموجود
 فعله به لا إلى هذا النحو من الكمال ، ولكنه على ذلك مشابه له .
 وأما إذا صارت احساسات فانها تقترن بها أشواق جيبانية . أما هرب ،
 أو طلب وغاية ذلك التشويق (الورقة الـ ٨٥ ظ) سلامة ذلك الجسم الحساس ،
 والأشواق هي الشهوات .

وأما إذا صارت خيالات ، فالأشواق التي يقترن بها هي من تلك الأشواق
 الحساسة ، الا انها أشد تحصيلاً وانتظاماً — والحركة عنها أحسن اثتلافاً وأخلق
 بأن تكون نافمة وضارة — لكون (٢) الأشواق المقترنة من جنس تلك
 الأشواق الحساسة .

فإذا صارت تصورات اقترن بها نحوآن من الأشواق : اما من جهة أن
 توجد عن ارادة انسان فتقترن بها أشواق من جنس أشواق الحساس والخيالي
 — الا أن حركات هذه هي المنتظمة وهي التي أعطيت أقصى مراتب الانتظام —
 وغايتها على نحو ما مجانسة لغايات الصور الهولانية وكأنها مؤتلفة من أجناس
 الأشواق كلها .

(١) قارن تدير المتوحد لابن باجة ، نشر اسين بلاسيوز (Asin Palacios) ، ص ٧٢ ،
 وأما التي توجد عن العقل الفاعل فكلها صادقة بالذات لا بالعرض ، وكذلك ما يوجد
 عن الفكر الصادق وهذه الصور ليست صور الأجسام بعينها فتكون خاصة ولا هي
 أيضاً مجردة عن الهولي فتكون معقولات عامة ، وليس توجد لها النسبة الخاصة
 ولا توجد لها حالات المعقولات العامة ، بل توجد بين الصور الخاصة والمعقولات ،
 (٢) المخطوطة : لكن .

ومن حيث توجد تصورات أمور موجودة في فرع منها ، فمعد ذلك
يقترن بها هذا التشوق النظري ؛ وذلك بين نفسه ، وضروري اللزوم ،
والمعرفة عن هذا التصفح يقين وأولي لا شك فيها ولا مرية .
ولننظر الآن على حسب ترتيبنا هذا في الكون المطلق ، وعند ذلك ننظر
في الكون البسيط وهو الأول — وسنقول لماذا يلحق أرسطو هذا النظر
بالآخر في كتاب واحد .

فقول : إن الكون في لسان العرب مصدر « كان » وهو تابع لما يدل
عليه « كان » فإذا كانت رابطة كان مصدرها يدل على الرباط — وهذه
فحويو العرب يسمونها حروفاً ويسمونها « كان الناقصة » لأنها لا تحمل مفردة ،
وإذا حملت مفردة دلت على ما يدل عليه « وجد » فإنا نقول : قد كان ضرب ،
وكان مشى ، وكان زيد — وبالجمل فتحمل على كل ما في المقولات العشرة
فتدل على الوجود، ولكن في زمان ، ولذلك لا يفهم هذا المعنى في الأمور
الأزلية ، وإنا لا نقول كانت العشرة عدداً على الوجه الذي يقول : كان
زيد ، وكان ينظر ، فإنا نعني بقولنا « كان » « حدث » أو « وجد » في ما خلا
— وإذا قلناه في الأزلية فإنا نعني ان العشرة هي عدد ، فلذلك كان وسيكون
ويكون فيها بمعنى .

وأكثر ما يستعمل في لسان العرب في أمثال هذه حرف « هو » أو « هي »
وإنا استعملت بالصيغ المشتركة أشكالها للحاضر والمستقبل — فقالوا : سيكون
الثالث ضلعاه أطول من الثالث الباقي ، وذلك إذا كانت هذه الجملة (١)
شرطية أو نتيجة ، ولما لم ينفصل عند متكلمي العرب دلالات هذه الألفاظ
بعضها من بعض كثرت مناقضة بعضهم بعضاً فيها — ولذلك يرون أمراً
مشكلاً في قوله عز وجل : « وكان الله غفوراً رحيماً » فيجتالون في تأويل (٢)

(١) المخطوطة : الحلية .

(٢) المخطوطة : تاول .

هذا القول بوجوده لا تناقض الآراء المثبتة عندهم ، والاعتقادات المصرح بها في الشريعة .

والكون الذي نطلقه هنا هو المصدر المأخوذ من « كان » بمعنى « حدث » فالكون إذن (١) مرادف للحدوث ، وإذا كان كذلك ، فقد يستعمل مطلقاً ومقيدة ، فإنا نقول : كون الجسم طاراً غير كونه حاواً ، وقد نقول كون الفرس غير كون الثور ، ونقول مثل ذلك : كون الأبيض غير كون الطويل ، وقد يقال الأكون على ما يقال عليه الموجودات .

وكذلك نجد أكثر مترجمي كتب أرسطو يستعملون هذه اللفظة ، وذلك كثير ، في كتاب الحيوان وكتاب ما بعد الطبيعة — فالكون يستعمل في المقولات كلها . فان كان هذا (الورقة الـ ٨٦ و) فالكون يقال على كل تغيير ، فتكون الاستحالة والنمو كوناً لكن لا مطلقاً — فإنا نقول ، كان أبيض ، وكونه حاواً ، وكونه ضحياً ، وقد يقال مخصوص بالاطلاق وهو كون الجوهر ، فإنا نقول : كون النار وكون الفرس ، وهذا النوع هو الذي عنه الفحص هنا ، هل هو ، وما هو ؟

فأما هل هو ؟ فهو يبين نفسه ، إلا أن الأول افترق (٢) بالطبيعيين في وجوده ، حتى جزم بعضهم على إبطاله جملة كبرمانيدس (Permanides) وماليسس (Melissus) ومنهم من جعله نوعاً من الاستحالة كديمقراطيس (Democritus) وتاليس (٣) (Thales) وهراقليطس (٤) (Heraclitus) وانكساغورس (٥) (Anaxagoras) (٦) وبالجملة فمن لم يجعل الموجود بالقوة .

(١) المخطوطة : إذا .

(٢) أيضاً : افترقت .

(٣) أيضاً : ماليس .

(٤) أيضاً : وهراقليطس .

(٥) أيضاً : العتمدروس .

(٦) قارن أرسطو : Arist . De Gen . et Cor . 314 a - b

وقد نقض أرسطو أقاويل هؤلاء بما فيه كفاية ، وكرر القول فيه في المقالة الأولى من كتاب الكون والفساد .

والأصول ينبغي أن يحتفظ بها في الكون ، وهي خاصة به هي هذه :
أولها انه التغير في الجوهر .

والثاني أنه تغير من لا موجود إلى موجود .

والثالث ان الموضوع لا يحد في السكونين ، اللذين (١) يحد أن حركة الكون والفساد بحد واحد ، ولا يثبت واحداً بعينه في الجوهر .

وهذا يشمله أن يكون التغير من لا موجود بالفعل بالاطلاق إلى موجود بالفعل بالإطلاق .

واعني بقولي « بالاطلاق » ما لا يقال بتقييد ، مثل قولنا ، لا موجود أبيض ، وقولنا « بالفعل » فان الموجود بالقوة مما يقال بتقييد فان الموجود بالإطلاق لا يصدق على ما بالقوة ، وهنا شرط آخر لازم أن يحتفظ به وهو أن يكون الذي هو لا موجود بالاطلاق ، وهو ما ليس موجوداً بالفعل موجوداً بالقوة ، فتكون الشروط التي يحتفظ بها أن تكون من موجود بالقوة بالاطلاق وأن تكون في الجوهر ، وأن تكون إلى موجود بالفعل بالاطلاق .

فأما أن يكون التكوّن عند الاستحالة (٢) ، فذلك يبيّن ، فان الموضوع هناك يبقى واحداً بعينه ، وهنا ليس كذلك ، وأيضاً فان التغير هنا في الآثار وهناك في الذات ، وأيضاً فان الموضوع للاستحالة شيء مشار إليه ، يحد بحد واحد في السكونين ، وفي الحركة ، وفي الكون ليس كذلك ، فمتى لم يضع المستحيل موجوداً لزم المحال ، وهو تكوّن من لا موجود أصلاً ،

(١) المخطوطة : اللذان .

(٢) راجع : Ibn Bājjah's 'Ilm al - Nafs , Karachi . 149 Note No. 31

وذلك محال ، ونحن ان وضعناه موجوداً كان الكون استحالة ، وليس كذلك ، والشكوك العارضة في أمر الكون والفساد هي من أجل هذه .
ومتى تمسك بالأصول المعطاة وسيرت بها الشكوك تقدر (١) على تمييز قدر الصديق فيها من الكذب وتعلم (٢) سبب كذب ما يكذب فيها وكيف يزال ومن أي جهة يزول ، وقد يلقي أرسطو الشكوك بعد أن وفاها ، فلتلتقط ذلك من كتابه .

فالموجود بالقوة لازم ضرورة للكون المطلق والفساد المطلق ، إلا أن الموجود بالقوة هو أبداً غير مفارق للصورة ، فلذلك توجد فيه أبداً صورة أخرى يقترن بها عدم صورة أو صور ، والاعدام تضاد القوى ، فمن هنا يقع الشك (٣) حتى يظن بأن الكون والفساد إما أمر مستحيل وجوده ، وإما أن يظن به استحالة ، فان الهواء ليس يتكون من النار من جهة ما (الورقة ال ٨٦ ظ) هي نار ، بل من جهة شيء ما عرض له أن يكون ناراً وهو بالقوة هواء ، وذلك هو المادة .

وأعني بقولي عرض له على جهة ما يقال لكل ما ليس داخلياً في ماهية شيء انه عرض لذلك الشيء ، وبين هذا وبين العرض وما بالعرض فرق ، وقد نلخص هذا في غير هذا الموضع .

فاذا كان على ما وصفنا وكان هذا هو الكون وكان ما بالقوة لا يوجد شيئاً ما أصلاً ولا مشاراً اليه أصلاً ، بل هو أبداً شيء ما آخر لا يمكن أن يكون هو والتكون شيئاً واحداً ، فلتكن المادة آ وما هو بالقوة ب ، لكن آ مقترنة بوجود ضرورة فليقترن بوجود ج فج وآ مقترنان ، وج

(١) المخطوطة : قدر .

(٢) المخطوطة : علم .

(٣) المخطوطة : اللشك .

لا يمكن أن يوجد دون آ فلا يوجد جـ وبـ أصلاً — وأما بـ فقد ينفرد عن جـ ولكن يكون مع وجود آخر وليكن دـ ، والقول في دـ (كالقول) في جـ — وجـ وبـ ودـ كلها مما ليس في موضوع أصلاً — فتأليس تحت مقولة من المقولات العشر أصلاً — فلذلك إذا صار آ بـ وكمل فسد جـ ودـ أيهما وُجد ، ولا يبالي ان كانت متناهية أو غير متناهية — بل انما يتحفظ بهذا الأصل وهو وجود يقترن به قوة ضرورة ، ويلزمه ، فإذا (١) يكون بـ فسد جـ ، فهل هما حركتان أو واحدة ؟ فان كانت حركتين (٢) فهما متضادتان ، فيوجد في الشيء الواحد حركتان متضادتان معاً ، وهذا محال ، وان كانت واحدة فكيف ذلك ؟

فتقول : انها واحدة بالموضوع ، اثنان بالقول ، فان ذلك ليس بمحال ، وان ذلك صادق في كل تغيير ، فان الحركة إلى الأبيض وهو كمال ما هو بالقوة أبيض هو فساد ما هو بالفعل أسود ، وهنا أخذت الحركة بالكمال ولم تلتفت إلى الفساد ، لأن (١) هناك لا يقال لها « كون بالاطلاق ولا زوال الأسود فساداً بالاطلاق ، فاذا (٣) كل كون فهو فساد ، فانه ان لم يكن لزم أن يوجد ما بالقوة مفارقاً ، وهذا محال ، فالكون متصل لا ينفد .

برهان ذلك أنه ان لم يكن متصلاً فسيكون « كون أول » و « فساد آخر » فليكن « كون أول » فقد كان قبله فساد ما به ان لم يكن وجد ما بالقوة مفارقاً ، وان كان فساداً آخر ، ولم يكن معه كون ، فسيكون ما بالقوة مفارقاً للقوة والوجود ، فيستحيل الوجود بالاطلاق إلى لا موجود بالاطلاق ، وإلى ما هو ممتنع الوجود وهذا محال ، فان وجد كون آخر فسيكون ما قد يكون أزلياً فيرجع الممكن محالاً .

(١) المخطوطة : فاذا اذا يكون الخ .

(٢) المخطوطة : ولان

(٣) المخطوطة : فاذا .

وقد تبين في السماء والعالم ان كل متكوّن فهو فاسد ، وتبين في الثامنة من السماع (١) ان هاتين الحركتين متناهيّتان (٢) .

فالكون متصل لكنه محل ، ويكون بين أشخاصه المتعاقبة المتضادة مسكون وهو وجود المتكون ، لكن قد يمكن أن يقال فيه متصلاً على جهة أخرى وذلك أنه ولا أن واحد لا يوجد فيه تكون شيء ما أو تكونات معاً في موضوعات موجودة معاً — وهذا النحو من اتصال الكون غير الأنحاء المطلوبة في السماع وهنا وقد نلخص القول فيها في موضع آخر .

ولما كان التكوّن بالاطلاق هو عن غير موجود بالاطلاق ، والفساد هو إلى لا موجود (الورقة الـ ٨٧ و) بالاطلاق ، وكان الجمهور يعتقدون أن الوجود محسوس فكانوا يعتقدون ما ليس بمحسوس فليس بوجود ، ولا سيما ما لم يدافع المس ، وعلى هذا كان كثير من متقدمي الطبيعيين ، فعلى هذا يكون « كون مطلق » و « فساد مطلق » .

أما التكون المطلق فتى تكون محسوس من لا محسوس ، والفساد متى فسد المحسوس لا إلى محسوس ، ولذلك يقولون فيما فسد بالاطلاق صار هباء وريحا ، فانهم يقيمون مقام قولهم : « لا شيء » قولهم « ريحاً وهباء » — فهذا ما نقوله في الكون المطلق والفساد المطلق .

ولما كان التكوّن يقال بتقديم وتأخير فيقال على تكوّن البسائط أولاً وعلى تكوّن ما يكون عن الاسطقسات ثانياً ، فان التكون البسيط يجري مجرى التكوّن الذي هو جنس — فلذلك فحص عنه هنا وأفرد له أرسطو مقالة في تكوّن الاسطقسات ، وهو مقالته الثانية من كتابه في الكون والفساد ، ولم يجعلها كتاباً قائماً بنفسه للسبب الذي (وصفناه) — فنقل في حركة النشو (٣) والذبول .

(١) راجع أرسطو : 269 a 7 . Arist . Phys . VIII ; De Caelo . i . 2 .

(٢) المخطوطة : متناهيين .

(٣) المخطوطة : النش .

التكوير البسيط

وقد كتب أرسطو فيه المقالة الثانية من كتابه في الكون .
والتكوّن البسيط هو الذي تكون من بسيط إلى بسيط ، وظاهر انه
يجب ضرورة أن تكون أجناس التكون تابعة لأنواع المواد ، وأنواع التكونات
تابعة لأنواع الاسطوانات — فأما ما يقدر به على أن يصل إلى المعرفة بأن
المادة واحدة فمن ما أقوله :

قد تبين في السماء والعالم أن الأجسام الأول هي التي تتحرك الحركات
البسيطة ، وتبين ان أنواع الحركات البسيطة اثنان : المستديرة والمستقيمة .
وتبين ان ما يتحرك على استدارة بذاته فهو غير متغير ، وان التغير انما
يكون فيما يتحرك حركة مستقيمة ، لأن الاستحالة والتكون انما يكونان
في الأضداد . فهي ما يتحرك حركة مستقيمة .

وان هذه الأجسام أربعة : النار ، والماء ، والهواء ، والأرض لا غير هذه .
وقد تبين ذلك بياناً تاماً في أول أقاويلنا في الآثار (١) — فلننقل من هنالك .
فأما ان هذه يستحيل بعضها إلى بعض فيتبين مما أقوله ان كل واحد
من هذه فهو جسم ملموس ، وذلك معروف بنفسه .

ولما كانت الأجسام الشاهدة ليست البسائط بل ما كانت أقرب إلى
البسائط ظن بأن المعرفة بما يشاهد ليست مكتملة بنفسها على أن تردف بالقول .
فنقول : إن الحار والبارد والرطب واليابس أمور محسوسة فهي موجودة ،
وهذا علم أول مكتمل بنفسه ، فظاهر قريباً من ذلك أنها في موضوع ،

(١) راجع أرسطو : Arist .Meteo . IV . 2 . 379 b 12 ; 25 - 30 ; 380 a 5 sq .

وان قوام جسم وصورته من حيث هو ما هو ليست واحدة منها —
 وأنواع الأجسام المشاهدة فكل واحد منها فيه ضرورة اثنان من هذه الأربع
 لا يخلو (١) جسم منها ، وهذا كله معروف بنفسه .

وهذه التي عندنا ، منها مركبة كالنبات والحيوان وأجزائها ،
 والأجسام المعدنية ومنها ما زاه بسيطاً وهو أربعة : الأرض والماء
 والهواء والنار .

والأرض ، قد يقال على جملة الكرة التي نحن نأوي إلى ظهرها ،
 وقد يقال عليها وعلى كل جزء من أجزائها ، (الورقة الـ ٨٧ ظ) وهذا
 هو الذي زیده نحن في هذا القول ، وأما الماء فان الأمر فيه بالضد ،
 فان الأعراف هو أجزاء السكك ، وأما تسمية السكك بهذا الاسم فقليل ،
 وكذلك الهواء ، ومثل ذلك النار .

والذي نستعمل نحن هذه الألقاب هو المعنى الثاني ، وكل واحد من
 هذه فلا يكاد يشاهد بسيطاً لم يخالطه اسطقس آخر ، لكن ما غلبه أحد
 هذه الأربعة لقب بذلك اللقب .

والأمر في الدلالات عند الجمهور بالعكس ، فإن الأعراف ، هذه المركبات ،
 ولا يكادون يعرفون البسائط جملة واحدة .

وهذه كلها يوجد لها صنفان من المتضادات :
 أما النار وهي اللهب والجمر ، فذلك بين .

وأما اليبس في الأرض والانخراق في الهواء فذلك لقضاء بين .

وكذلك رطوبة الماء فأمرها أوضح من أن يرشد اليه .

فأما الحار في الهواء والبارد في الماء والأرض فقد نشك فيه — فانا
 نرى الماء إذا برد غاية البرد جمد ، والجامد فليس مطلقاً بل قد نشك فيه ،

(١) المخطوطة : لا يخلوا .

فان كان ماء فهو ماء بحال فيكون الماء المطلق إذ ضرب في الحرارة بسهم ، وأيضاً فقد يوجد الماء وهو في غاية ما يقبله من الحرارة فيكون ماء مطلقاً ، فقد يأتلف من ذلك شك منطقي .

وذلك أن كل ما إذا وجد لجوهر ما لم يلقب بلقبه مطلقاً ، فهو أخرى أن لا يكون طبيعياً من الشيء الذي إذا وجد في الشيء لقب بلقبه قبل وجوده ، وهذه حال الحرارة والبرودة ، وأيضاً إذا نظر في الماء من جهة أخرى لزم فيه تقيض ما لزمه (١) القول المتقدم ، وهو ان كل عرض طبيعي فليس يفسد الجسم الطبيعي ، والحرارة إذا دامت على الماء أفنت جملة ، فليست الحرارة بطبيعية للماء .

فتقول : أما الحرارة المموسة توجد للنار ، فذلك مشاهد ، وأما أنها لا توجد للماء بالطبع فذلك أمر بيّن بنفسه ، وأما أنه يفسد بمداومة الحرارة فذلك بيّن ، وإنما يكون عندما لا يقتدر الحار مثلاً أن يفني جملة ما من الماء فهو يسخنه ويتحلل شيئاً فشيئاً فأثناء ما يتحلل يبق (٢) حاراً وليس الماء السخن واحداً بعينه في المعظم إلا في الآن فقط — فانه (٣) بنقصه متصل . والماء إذا استولى البرد عليه فهو أبداً واحد بعينه ، ولذلك إذا كان بين الحرارة والبرودة فقدر ما فيه من وجود الحرارة يكون فيه من سرعة الانحلال إلى البخار ، وبقدر قرب ذلك المتوسط الذي فيه من البرد يكون بطء الانحلال ، فيثبت الماء على حاله ، فاذا استولى البرد ثبت الماء جملة واحدة مادام بتلك الحال الخالصة من البرد ، فالحر إذن (١) خارج عن طبيعته ، والبرد إذن (٤) غريزي له .

(١) المخطوطة : لزمه .

(٢) « : فبقى .

(٣) « : فان .

(٤) « : اذا .

فأما وجود الحرارة للماء فمن أجل بسيط الهواء المماس له ، فإن بسيط الهواء أبداً حار ، ولذلك صرنا نختلج شرب الثلج في الصيف ولا نختلج في الشتاء شرب الماء البارد ، والأجواف أسخن ، وذلك أن بسيط الهواء في الصيف حار والماء إذا صار في الفم صار كأنه ملفوف في حجاب ، فلم يمس العضو إلا بتوسط حار وفي الشتاء بالعكس ، ولذلك ينحل عويص من يقول (الورقة ال ٨٨ و) لم صرنا لا نختلج الماء البارد في الشتاء ، والأجواف أسخن ، ونختلج الثلج ونلتذ به في الصيف والأجواف أبرد ، والثلج أشد برداً من الماء البارد ، وقد يظن بالبرد انه عدم الحر ، وذلك ان الهواء إذا سخن سخن الماء ووجه الأرض ، فاذا بعد المسخن عاد إلى البرد ، وعاد الهواء معها إلى ذلك ، حتى يظن بالهواء أنه هو البارد (قليل) البرد ، وكذلك جملة نجد كل موضع تبعد الشمس عن سمت الرأس فيه فبقدر بعدها تكون قلة الحرارة ، وتكون كثرة البرد إلى أن يبلغ إلى ما عرضه أكثر من ضوء فلا يسكن لكثرة برده ، فنقول في ذلك :

أما ان الحرارة تكون عن الحركة وعن الانعكاس فذلك قول صادق ويقيني .

وأما ان البرد يكون عن عدم الحر فذلك ضرورة ، وأما انه عدم فليس في الشك ما يقتضي ذلك ، وإنما اقتضى انه مع عدم الحر يكون البرد ، وذلك حق لأنها ضدان .

وأما ان الهواء بارد فليس ذلك بحق ، والذي يوجد من افراط البرد على الهواء عند تباعد الشمس فسيبه أن الهواء الذي نحن فيه ، هو كما قلنا مشترك ، وهو تملوء بخاراً رطباً بارداً ، وكذلك يصير جليداً في الشتاء ، والماء والأرض باردان فلذلك يكون هذا الهواء الذي تحيط به الجبال

كأنه جزء من الأرض والماء ، فهو شبيه بهما في طبيعتها ، فهو يبرد ببردتها ،
 فاذا قربت الشمس وتحرك الهواء عرض له الحر وأحر الماء والأرض ،
 ومتى زال عنه هذا العرض ، غابت الماء والأرض بطبيعتها وانفردا به وبردها ،
 فيشد البرد من الهواء ، لأن الماء والأرض باردان بطبيعتها ، ولذلك تجد
 المياه القائمة والمذائب الصغار إذا جمدن جمد أعلاها ، ولم يجمد أسفلها ،
 وذلك لأن بطن الأرض يكون بطبيعتها عند ذلك أحر من ظاهرها لتبطن
 الحر فيها ، لأنها أبداً لا يخلو (١) من الحرارة لما ينالها من حركة الأجرام
 السماوية فيكون البخار فيها دائماً ، ودليل ذلك ما يجده في مياه الآبار والعيون
 وأيضاً فإن ما يلي الهواء أبداً أطف وأحر مما يلي الأرض من الماء ،
 والماء السخن أسرع جموداً من البارد ، ولذلك يصنع الصيادون إذا أرادوا (٢)
 تقميل آلات الصيد في البلاد الباردة فانهم يستخون الماء ويجعلونه للهواء
 فيجمد سريعاً ، وذلك يوجد في البلاد الموعلة في الشمال وقد ذكر ذلك
 أرسطو في مواضع كثيرة .

وأما الهواء الذي يعلو (٣) على رؤوس أشهق الجبال فهو حار معتدل ،
 ولذلك لا يجتمع فيه السحاب ، وبالجملة فإن الحر متى غلب على الماء والأرض
 صيرها أقل قدراً ، أبداً حتى يفنيها ، ومتى غلب البرد على الأسطقسين
 الأعلىين صيرها أقل قدراً ، ولذلك متى أخذت طرحةارة (٤) نحاس خامة
 فكب عليها أخرى ، ثم وضعت في الليل تحت السماء في أوان البرد الشديد
 لاسياً عند هبوب الشمال ، فإنه يوجد في الطرحةارة ما قد استحال إليه

(١) المخطوطة : لا يخلوا .

(٢) « : أرادوا .

(٣) « : يعلوا .

(٤) لعله مركب من « الطرح » العربي و « هاره » العجمي ، ظرف مثل « قرع انيق » يستعمله الطارون .

الهواء فيه ، وقد كتبنا في شرح الرابعة من الآثار ما الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة ، وحددناها بالحدود المتقدمة ، فيجب أن ننقل من هناك إلى هذا الموضع ، ويلحق به ما نقوله :

(الورقة الـ ٨٨ ظ) وقد يظهر ييس النار مما أقوله وهو ان اللهب الكائن من جسم أرضي إذا كب عليه فبرد صار جسماً يابساً أرضياً فان الدخان جسم أرضي ، والبخار إذا برد وتكاثف صار ماء وذلك مشاهد ولذلك لا ينفد البخار وينفد الدخان ، لأن البخار رطب والدخان يابس .

ولما كانت هذه الأربع المتضادات موجودات في أجسام طبيعية فلا بد ضرورة من أن يكون قوام كل واحد منها بجسم طبيعي ، فيكون ذلك الضد لذلك الجسم طبيعياً ، وقد تبين من تحديدنا هذه المتضادات ذلك .

فأقول الآن ان الاسطقسات من جهة ما هي اسطقسات أربعة ، والاسطقسات هي الأجسام الأول التي ليس بعضها أقدم من بعض ، ومنها تكون سائر الموجودات فليكن هذا موضوعاً لنا وهو حد لا قول شارح ، فان الحس يشهد بوجوده .

وأما انها أربعة فمن هنا تبين ان كل واحد من المتضادين هو لجسم طبيعي ، فان كانت الاسطقسات اثنين وكان أحدهما مثلاً حاراً والآخر بارداً ، فسيكون ضرورة أحدهما رطباً والآخر يابساً ، أو يكون كلاهما في كل واحد منها ، فلا يكون الرطوبة واليبوسة طبيعيتين لشيء منها ، وذلك محال .

وان كان أحدهما رطباً والآخر يابساً فليكن الرطب هو البارد واليابس هو الحار فيكون كل رطب بارداً وكل يابس حاراً ، فلا تكون الأرض يابسة أصلاً ولا الهواء رطباً وبالجملة فسيبقى جسمان اثنان ليس لهما في ذاتهما واحدة من المتضادات أيها كانت (١) .

(١) المخطوطة : كان .

وقد تبين ان الأجسام الأربعة بسائط ، وبيننا أنها أربعة ، وتبيننا ان تلك أربعة غير تبيننا أنها من جهة مالها قوى تصير بها اسطقسات أربعة ، فاذن (١) لكل مضادة مركبة جسم طبيعي به قوامها — والمتضادات المركبة أربعة كما قلناه ، وهي الحار اليابس والحار الرطب ، والبارد اليابس ، والبارد الرطب ، فلذلك تبين من قرب ان الأجسام الأول أربعة .

وقد تبين أن الأجسام الأربعة بسائط فليس هنا جسم خامس بسيط بجانبها ، لأنه ان كان جسم بسيط عند هذين فهو يكون غير واحد من هذه فتكون الأجسام الأول النار والهواء والأرض وذلك الخماس فهو خمسة أو تكون أربعة ، ويكون المفروض غير واحد من تلك ، وليكن غير (٢) الماء مثلاً ، فالماء اذن (٣) ليس يبسيط وهذا محال .

ولما كان الاسطقس بما هو اسطقس انما هو بأن يكون له قوة قابلة لصورة من الصور المركبة ، فالماء انما هو اسطقس لا من جهة انه للهواء ولا الأرض ولا النار بل انما هو اسطقس لاخمر والحل والدم والبلغم وما جانسها .

وللماء قوتان هو باحدها قابل وبالأخرى فاعل ، وهو من جهة ما هو قابل فله قوتان — قوة بها تصير إلى الأجسام البسيطة ، وليس هو بهذه القوة اسطقسا ، وله قوة يقبل بها صور المركبات ، وبهذه القوة هو اسطقس ، فما هذه القوة ؟

فنقول : ان المركب انما يكون من أكثر من واحد ، فاذا كان كذلك فلا بد ضرورة من أن يمتزج ، وقد حددنا الامتزاج ، وقلنا انه يجب فيه

(١) المخطوطة : فاذا .

(٢) « : في المتن عوض ، وعلى الهامش : غير .

(٣) « : اذا .

ان (الورقة ال ٨٩ و) يكون التماس والتفاعل كما لزم من حد المخالطة ، وعند ذلك يكون المجتمع منها غير كل واحد من الاسطفسين كالكنتجين مثلاً من الخل والعل ، فلذلك يحتاج الاسطقس إلى استعمال قوته معاً ، وبهاتين القوتين يكون الامتراج (١) ، فالاسطقس بالفعل من جهة قوته على الامتراج ، وقوته على الامتراج هي مقترنة بقوته الفاعلة والمفعلة .

فان الفاعلة تصير له صورة ما بها تحرك إلى نفسه ، وبالمفعلة يصير له قوام ما ويصير واحد أو غير ذي حد .

ولما كانت القوى المستندة إلى الأجسام الطبيعية أما فاعلة في الأجسام عن نوعها مثل الحر والبرد ، وهذه يقال لها قوى فاعلة ، فان الحرارة من جهة ما هي حرارة فهي أحد الموجودات ومن جهة ما تفعل فهي قوة .

وهذه قسبان اما ان يكون وجودها عن أشباهها أبداً ولا يكون عن غير مجانس وهذه هي نفوس الحيوان والنبات الكامل للتناسل ، واما أن يكون لا عن أشباهها ، وقد تكون لا عن أشباهها كالحرارة فانها تكون عن حرارة وتكون عن الانعكاس والحركة ، والجنسان يقال لها (٢) قوى

(١) قد فرق ابن باجة بين « التكوّن » و « الامتراج » فقال : ورقة ٧٦ ظ : ان كل متكون فهو من اسطقس أو من أكثر من اسطقس ، فان الاسطقس الواحد انما يتكون عنه اسطقس غيره كالنار تتولد منه سائر الثلاثة كما قيل في كتاب الكون والفساد ، واما من اثنين فقد يكون منهما اسطقس آخر كما قيل في كتاب الكون ، وذلك إذا فسد المجتمع بفساد قوة كل واحد منهما أو فساد قوة أحدهما ، وأما إذا فسدت النهايات ، وبقيت القوى بالفعل ، لكن ليست خالصة بل حدث فيها قوة مركبة متوسطة ، وذلك ما دام مختلطتين ، فعند ذلك يحدث عنهما موجود آخر وصورة أخرى ، ويمكن ان يحدث في هذه صور كثيرة بضرور من التركيب وضرور من الاستحالة تتبعها ضرور من التكونات .

(٢) المخطوطة : . لها .

فاعلة وليس لسكل واحد من الجنسين اسم يخصه ، وإما أن يحدث لا عما يشبهها في النوع ، لكن يكون أبداً عن موجود ، فان الأمر كما يقوله أرسطو — فان الصلب لا يكون عن صلب ، وهذه أيضاً جنسان كنفوس الحيوان التولد لا عن منسل مجانس ، والنبات المتكون وليس يوجد اسم يخص هذا الجنس .

وإما أن يكون أعراضاً في أجسام طبيعية والأعراض في الأجسام صنفان :
صنف يدخل تحت جنس الكيفية الثاني .
وصنف يدخل في سائر الأصناف .

والصنف الأول من هذين منها متقدم ومنها متأخر ، والمتقدم ما ينسب إلى الأقسام المتقدمة ، والمتأخر هو وجود تلك الأجسام المتأخرة مثال ذلك ان اليبس في العظام يقال له قحج ، والرطوبة في اللحم يقال لها لين ، وكذلك سائرهما ، فما كان من هذه الكيفيات الداخلة تحت الجنس الثاني من أجناس الكيفية ، وكان أولاً فهو الذي يسمى القوى المنفعلة ويلقب بهذا اللقب بجهتين إحداهما انها تفاعلها في الجسم قوى غير مجانسة لها ، والثاني ان الجسم يقبل بها أعراضاً كثيرة كاتصالات واتصالات ، وأمور غيرها ، فقد حددنا القوى الفاعلة والمنفعلة ، وحددنا الأول والثاني ، وبينا نسب بعضها إلى بعض ، ويجب ان ننقل إلى هذا الموضع الحدود التي كتبناها في شرح الرابعة من الآثار ، وعند ذلك يكمل هذا القول .

وننقل في كون الاسطقسات بعضها من بعض كيف يكون وعلى أي نحو يكون ، ونبدأ ، فنلخص أولاً هل توجد اسطقسات غير متناهية ، وهل

إذا كان من الأرض ماء ومن الهواء نار؟ هل يمضي إلى غير نهاية؟ أو يكف ،
فإن كفت فهل يرجع الدور أم لا ؟

فنقول : انه ان كان اسطقس خامس يصير اليه النار ، مثلاً ، ولكن
بينه وبين النار تضاد .

★ ★ ★

كلم ما وجد من قوله رحمه الله في هذا الفن
ويتلوه قوله على بعض مقالات كتاب الحيوان الأخيرة (١) .

الدركتور محمد صغير حسن دمشقي



(١) هذه العبارة اضافة من عند كاتب النسخة وهو الأديب القاضي الحسن بن محمد بن محمد
ابن محمد بن النضر الذي انتسخ المجموعة بقوص في شهر الربيع الآخر
سنة ٥٥٤٧ . ش .